مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/

أثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية في دعم مقومات حوكمة المصارف السودانية

"دراسة ميدانية على عينة من المصارف العاملة بالسودان"

أسامة عبد القادر عبد المنعم و يس عبد الرحيم آدم و محمد المعتز المجتبى إبراهيم

جامعة المناقل للعلوم والتكنولوجيا

جامعة النيلين – كلية التجارة

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر معايير المراجعة الداخلية في دعم مقومات الحوكمة ، تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية : هل يؤدي تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية إلي زيادة الإفصاح والشفافية ؟هل يساعد تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية علي الالتزام بالقوانين والتشريعات ؟ هل يساهم تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في تحسين أداء اللجان التابعة لمجلس الإدارة بالمصارف العاملة بالسودان؟، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم توزيع عدد(120) استبانه على العاملين بالمراجعة الداخلية والإدارة المالية بالمصارف ، ومن خلال تحليل الانحدار الخطي تم التوصل إلى وجود أثر إيجابي لتطبيق معايير المراجعة الداخلية على مقومات الحوكمة ، وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية يعمل على دعم مقومات الحوكمة . أوصت الدراسة باهتمام المصارف العاملة بالسودان بتطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية بأسس علمية وذلك لزيادة كفاءتها وفاعليتها للمحافظة على مواردها.

ABSTRACT:

The study aimed at explaining the role of internal auditing standards in supporting elements of governance. The study problem can be summed up in the following questions: Does the implementation of internal auditing standards lead to increased disclosure and transparency? Does the application of internal auditing standards help to comply with legislation and regulations? Does the application of internal auditing standards contribute to improving the performance of the Board committees of banks Directors operating in Sudan? The study used the analytical descriptive method; whereas a total of (120) questionnaires were distributed to the internal audit and financial management staff of the banks. Through linear regression analysis, a positive effect was found on the application of the internal auditing standards on the elements of governance. The study revealed that the implementation of internal auditing standards support the elements of governance. The study recommended that the banks operating in Sudan should pay more attention for applying internal auditing standards in a scientific manner in order to increase their efficiency and effectiveness to preserve its resources.

الكلمات المفتاحية : المراجعة الداخلية ، الإفصاح والشفافية ، القوانين والتشريعات، مجلس الإدارة، الحوكمة.

المقدمة:

تمثل المراجعة الداخلية أحد حلقات الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة تعمل على مد الإدارة بالمعلومات المستمرة فيما يتعلق بنواحي دقة أنظمة الرقابة الداخلية والكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام بالمصارف وكفاءة الطرق التي يعمل بها النظام

المحاسبي وذلك كمؤشر يعكس صدق نتائج العمليات والمركز المالي . ولضمان التنسيق بين المراجعة الداخلية والحوكمة لا بد من تطبيق معايير المراجعة الداخلية لأهميتها.

مشكلة الدراسة:

الالتزام بمقومات الحوكمة أصبح مطلب عالمي فلا بد أن تلتزم المصارف بتوفير هذه المقومات، وأن تشير المراجعة الداخلية في تقاريرها إلى مدى توفير هذه المقومات في المصارف، لذلك فإن مشكلة الدراسة تكمن في مدى فاعلية معايير المراجعة الداخلية في دعم مقومات الحوكمة، ويمكن صياغتها في التساؤل الرئيس: هل تؤثر معايير المراجعة في الالتزام بمقومات الحوكمة في المصارف ؟ وتتفرع منه الأسئلة التالية:

1. هل يؤثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية إلي زيادة الإفصاح والشفافية ؟
2. هل يؤثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية علي الالتزام بالقوانين والتشريعات؟
3. هل يؤثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في تحسين أداء اللجان التابعة لمجلس الإدارة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان أثر معايير المراجعة على الالتزام بمقومات الحوكمة في المصارف السودانية وذلك من خلال الأهداف التالية:

1- بيان أثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية علي اللجان التابعة لمجلس الإدارة .

2- دراسة أثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية علي القوانين والتشريعات .

3- تحديد أثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية على الإفصاح والشفافية .

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

1. بناء علاقات جديدة تتمثل في معايير المراجعة الداخلية ومقومات الحوكمة.
2. تعتبر الدراسة إضافة للتراكم المعرفي وتساعد في سد الفجوة في الدراسات السابقة.

الأهمية العملية:

1. تقديم توصيات تفيد في الوصول إلي المصداقية والشفافية من خلال تطبيق معايير المراجعة الداخلية.
2. تساهم الدراسة في تطوير ممارسة مهنة المراجعة ورفع كفاءة العاملين بجهاز المراجعة.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة وتحليلها من خلال البرامج الإحصائية لتوضيح أثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية في دعم مقومات الحوكمة.

فرضيات الدراسة:

من خلال مجال الدراسة وفي نطاق أهدافها يمكن صياغة الفروض كما يلي:

الفرض الرئيس: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير المراجعة الداخلية في دعم مقومات الحوكمة .

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير المراجعة الداخلية في زيادة الإفصاح والشفافية في المصارف العاملة في السودان.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير المراجعة الداخلية في الالتزام بالقوانين والتشريعات في المصارف العاملة بالسودان.

3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير المراجعة الداخلية في تحسين أداء اللجان التابعة لمجلس الإدارة في المصارف العاملة بالسودان.

التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: معايير المراجعة الداخلية

المتغير التابع: مقومات الحوكمة

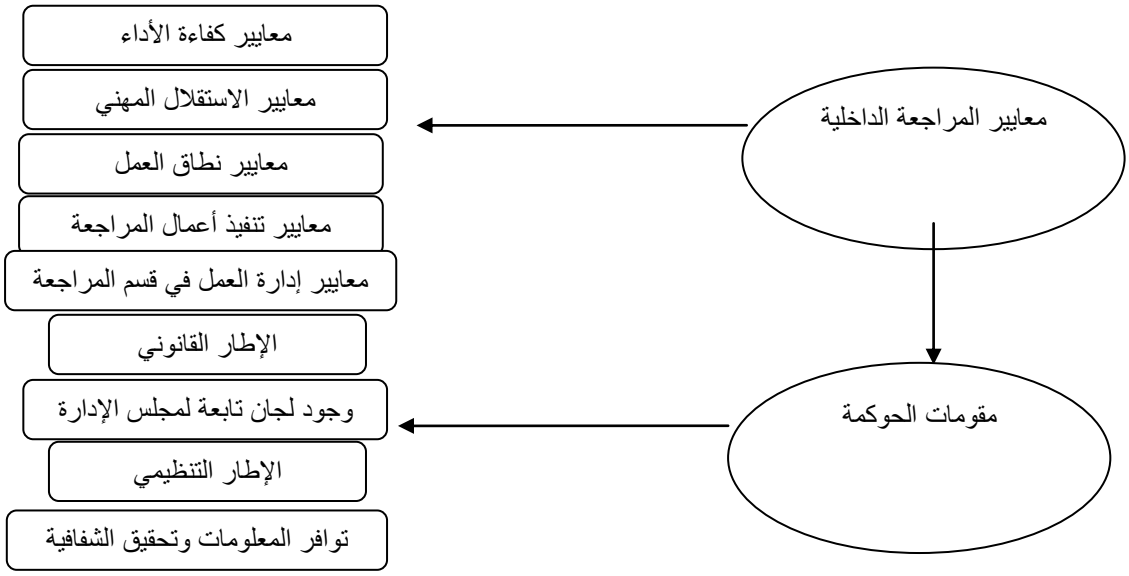

المصدر : اعداد الباحثين ، 2017م

شكل رقم (1) : نموذج الدراسة

مصادر جمع البيانات :

المصادر الأولية: الاستبانه.

المصادر الثانوية: تتمثل في الكتب والمراجع والدوريات والرسائل العلمية وشبكة الانترنت.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: ولاية الخرطوم وذلك لوجود رئاسات المصارف بها ولتوحيد القوانين التي تحكم تطبيق المهنة في كافة أنحاء السودان.

الحدود الزمانية :العام 2017م.

الحدود البشرية:المراجعين الداخليين والمدراء الماليين العاملين بالمصارف العاملة بالسودان.

الدراسات السابقة:

دراسة: Chung,(2017) :

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير آليات حوكمة الشركات وانعكاسها على قيمة الشركة ، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن هيكل حقوق الملكية له تأثير على قيمة الشركة في المدى الطويل، وجود علاقة قوية بين تشكيل مجلس الإدارة

والشفافية في المعلومات المالية المعلنة ، وأوصت الدراسة بضرورة إعطاء اهتمام أكبر لأبعاد حوكمة الشركات كهيكل الملكية ، المديرين وهيكل الأعضاء والشفافية في المعلومات لتأثيرها على قيمة الشركة .

يتضح من عرض الدراسة أنها تناولت أثر آليات حوكمة الشركات على قيمة الشركة بينما اهتمت الدراسة الحالية بالتعرف على الدور الذي يقوم به تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في دعم مقومات الحوكمة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في قيمة المصارف موضوع الدراسة.

دراسة: محجوب عبدالرحيم أحمد ،(2009م):

هدفت الدراسة إلي معرفة أسباب فجوة التوقعات في المراجعة بالسودان ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تطبيق معايير المراجعة الدولية يسهم في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة، وأوصت الدراسة بضرورة تبني معايير المراجعة الدولية لعدم وجود معايير محلية كافية وتكيفها مع الظروف البيئية لمهنة المحاسبة والمراجعة للمساهمة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة لتعزيز الثقة في تقرير المراجعة.

تناولت الدراسة أثر تطبيق معايير المراجعة الدولية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة بالسودان بينما تناولت الدراسة الحالية دور تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية ولكن في دعم مقومات الحوكمة.

دراسة: جنة آدم اسحق، (2014م) :

هدفت الدراسة إلي التعرف علي دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق الإفصاح والشفافية ، وخلصت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها : يساهم نظام الرقابة الداخلية الكفء في تفعيل الإفصاح والشفافية بهدف تحديد الطريقة السليمة لتحديد عرض عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف علي المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها.

تتميز الدراسة بأنها تناولت دور نظام الرقابة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات ، في الوقت الذي تناولت الدراسة الحالية دور تطبيق معايير المراجعة الدولية في دعم مقومات الحوكمة .

دراسة: الزم عبدالعزيز علي يعقوب،(2015م):

هدفت الدراسة إلي اختبار العلاقة بين الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية وتحسين حوكمة الشركات في المصارف السودانية ، توصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية وتحسين حوكمة الشركات في المصارف السودانية.

يتضح من عرض هذه الدراسة أنها هدفت إلى اختبار العلاقة بين الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية وتحسين حوكمة الشركات في المصارف السودانية ، بينما هدفت الدراسة الحالية إلى دراسة العلاقة بين تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية و دعم مقومات الحوكمة في المصارف العاملة بالسودان.

دراسة: ايمن عبدالله محمد أبوبكر،(2016م).

هدفت الدراسة إلي التعرف على الاتجاهات الحديثة في تطبيق مفاهيم الحوكمة بالمصارف ودورها في تفعيل الرقابة وتقييم الأداء ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : أن نظام الرقابة الداخلية ولجان المراجعة داخل مصرف أبوظبي الإسلامي تلعب دوراً كبيراً في تفعيل أسلوب الحوكمة.

يتضح من عرض هذه الدراسة أنها هدفت إلي التعرف على الاتجاهات الحديثة في تطبيق مفاهيم الحوكمة بالمصارف ودورها في تفعيل الرقابة وتقييم الأداء، بينما هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على دور معايير المراجعة الداخلية الدولية في دعم مقومات الحوكمة.

دراسة: محمد مصطفى الجبو ،(2017م):

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة المراجعة الداخلية بالشركات الصناعية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات من خلال تطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية ، أشارت النتائج إلى أن إدارة المراجعة الداخلية بالشركة الليبية للحديد والصلب تساهم في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات من خلال التزامها بتطبيق معايير المراجعة الداخلية.

دراسة: العتيقي، تهامي،(2017م):

هدفت الدراسة إلى وضع أنموذج مقترح للمراجعة الداخلية في الجامعات المصرية ، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن درجة تطبيق المراجعة الداخلية في الجامعات المصرية ضعيفة نتيجة لعدم وجود وحدات خاصة بها.

مفهوم المراجعة الداخلية :

المراجعة الداخلية :

تعرف المراجعة بأنها فحص وتقسيم الأنشطة التي يقوم بها التنظيم وتهدف المراجعة إلى مساعدة الأفراد داخل التنظيم للقيام بالمسؤوليات المنوطة بهم بدرجة عالية من الكفاءة وذلك عن طريق توفير التحليل ، التقييم والتوصيات المنشورة والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي تتم مراجعتها (الصحن ، السوافري، 2004م). وعرفت بأنها أنشطة تقييميه داخل المنشأة لخدمة إدارتها ، ومن الشائع أن يقوم بأدائها إدارة المراجعة الداخلية للمنشأة حيث يتمثل مجال عملها في عمليات ونظم معلومات وأنشطة وأقسام المنشأة ككل ، وتهدف إلى مساعدة الإدارة على متابعة ومراقبة كافة عمليات وأنشطة المنشاة ، وفي الوقت الحالي تطورت تلك المراجعة من حيث أصبحت تغطي نظم فرعية للمراجعة الداخلية مثل مراجعة الإنتاجية ، مراجعة الأداء ، مراجعة الكفاءة ، المراجعة البيئية ، مراجعة الجودة ، المراجعة التشغيلية ، المراجعة الاجتماعية (لطفي، 2005م).

أهمية المراجعة الداخلية

ظهرت وتطورت أهمية المراجعة الداخلية نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل المتمثلة فيما يلي (الجربوع، 2008م):

1. كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها.
2. اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسئوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة.
3. حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية ودقيقة لرسم السياسات والتخطيط واتخاذ القرارات.
4. حاجة إدارة المؤسسة إلى حماية وصيانة أموال المؤسسة من الغش والسرقة والخطأ.
5. حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية.
6. تطور إجراءات المراجعة من تفصيلية كاملة إلى اختباريه تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية.

معايير المراجعة الداخلية:

تتمثل معايير المراجعة الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية في الآتي :

1. معايير الصفات :

تتكون هذه المجموعة من أربعة معايير عامة أو شخصية كالتالي (الجمال، 2004م):

أ. معيار الهدف والسلطة والمسؤولية: ينبغي أن يحدد غرض وسلطة ومسئولية نشاط المراجعة الداخلية بشكل رسمي في دستور المراجعة الداخلية ، وبما يتمشى مع تعريف المراجعة الداخلية ، وقواعد وأخلاقيات المهنية والمعايير الحاكمة لهذه المهنة .

ب.معيار الاستقلال والموضوعية: وفقا لهذا المعيار ينبغي أن يكون نشاط المراجعة الداخلية مستقلا، وينبغي أن يتصف المراجعين الداخليين بالموضوعية عند أدائهم لأعمالهم.

ج. معيار الكفاءة وبذل العناية المهنية الواجبة : ينبغي أداء التكليفات بالكفاءة والعناية المهنية اللازمة ، وتعني الكفاءة أن يمتلك المراجع الداخلي المعرفة ، والمهارات والكفاءات الأخرى المطلوبة لأداء مسؤولياته الفردية .

د. معيار برامج التحسين والتوكيد على الجودة: ينبغي أن يحافظ ويطور مدير المراجعة الداخلية برامج للتحسين والتوكيد على الجودة بحيث تغطى أو تشمل كل جوانب نشاط المراجعة الداخلية.

2. معايير الأداء:

تتمثل معايير الأداء في عدد من المعايير (علي، 2015م):

أ.معيار إدارة نشاط المراجعة الداخلية : يدير مدير المراجعة الداخلية نشاط المراجعة الداخلية للتأكد من أنها تضيف قيمة للشركة ، والقاعدة أنه يتم إدارة نشاط المراجعة الداخلية بفعالية عندما تفي نتائج عمل نشاط المراجعة الداخلية بالغرض منها وبمسئولياتها وذلك كما هو منصوص بدستور المراجعة الداخلية .

ب.معيار طبيعة العمل:ينبغي أن يقوم نشاط المراجعة الداخلية بتقييم والمساهمة في تحسين عمليات الحوكمة ، وإدارة المخاطر، والرقابة باستخدام مدخل منهجي ومنظم .

ج. معيار تخطيط أعمال التكليف:ينبغي أن يقوم المراجع الداخلي بإعداد وتوثيق خطة لكل تكليف، والتي تتضمن أهداف، ونطاق وتوقيت، وتخصيص الموارد للتكليف.

د. معيار أداء التكليف: ينبغي أن يحدد المراجع الداخلي، ويحلل ويقيم، ويوثق المعلومات الكافية.

هـ. معيار متابعة مدى التقدم: ينبغي أن يقوم رئيس المراجعة الداخلية بوضع والحفاظ علي نظام لمتابعة تداعيات النتائج التي سبق توصيلها للإدارة .

و. اقتراح حلول لقبول الإدارة العليا للمخاطر: عندما يعتقد رئيس المراجعة الداخلية بأن الإدارة العليا قامت بقبول مستوى المخاطر المتبقية التي ربما ما تكون غير مقبولة للمنظمة .

مفهوم الحوكمة:

تعرف الحوكمة بأنها نظام شامل يتضمن مقاييس لأداء الإدارة الجيد ، ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة داخليا ، وخارجيا من التأثير بصفة سلبية على أنشطة المنشأة ، وبالتالي ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للمنشأة لصالح ملاكها وللمجتمع ككل (جودة، 2008م)، وتعرف على أنها مجموعة من الآليات التي تؤثر في القرارات التي يتخذها المدراء عندما يكون هناك فصل بين الملكية والسيطرة (محمد، 2014م). كما عرفت بأنها مجموعة من الإجراءات التي تنظم وتحكم العلاقة بين الإدارة والأطراف ذات العلاقة كالعاملين والزبائن والموردين والدائنين والمجتمع (المشهداني، الفتلاوي، 2012م) ، وتعرف بأنها مجموعة من الآليات التي تضمن رسم التوجه الإستراتيجي للمنظمة للسيطرة على متغيرات بيئتها الداخلية وتلبية متطلباتها والاستعداد لمواجهة متغيرات بيئتها الخارجية والتكيف معها ضمن منظور أخلاقي ويتوافر مقدرات إدارية محترفة لتحقيق مطالب أصحاب المصالح كافة وديمومة بقاء المنظمة بمنأى عن تسلط أي فرد فيه (زروقي، موسى، 2015م).

أهمية الحوكمة:

تظهر أهمية الحوكمة فيما يلي :(بن عبدي، حمادي،2014م)

1. تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري الذي تواجهه الدول.
2. رفع مستوى الأداء وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول.
3. جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلى على الاستثمار في المشروعات الوطنية .

4. زيادة القدرة عل المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها .
5. الشفافية والدقة والوضوح في المؤسسات وما يترتب على ذلك من زيادة الثقة.
6. زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع .
7. محاربة الفساد الداخلي في المؤسسات وعدم السماح بوجوده والقضاء عليه .
8. تحقيق ضمان النزاهة والحيدة والاستقامة لكافة العاملين في المؤسسات.
9. تفادى وجود أي أخطاء عمديه، أو انصراف معتمد كان أو غير معتمد ومنع استمراره .
10. محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها .
11. تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن باستخدام النظم الرقابية التي تمنع حدوث مثل هذه الأخطاء.

مقومات الحوكمة:

تعد المقومات إحدى الركائز الأساسية التي يجب توافرها حتى يمكن الحكم بتطبيق الحوكمة(عبد السيد، 2012م). وتتمثل تلك المقومات في الآتي:

1. الإطار القانوني للحوكمة:

تعبر الحوكمة في جانبها القانوني عن مجموعة من القوانين والتشريعات واللوائح والإجراءات والأوامر الإدارية والتعليمات والتوجيهات الحاكمة والمتحكمة في الأعمال ، وفي ممارسات الأعمال ، سواء من حيث الحصول على تراخيص ممارسات العمل ، أو في ضوابط هذا العمل وتحديد أشكال ممارساته ، وقواعد انضباط هذه الممارسات وجزاءات مخالفة هذه القوانين والقواعد ، ومن ثم يشتمل العمود التشريعي لها عدة حزم من العناصر تأخذ كل حزمة منها مجموعة من العناصر(الخضيري، 2005م): يوضحها الشكل رقم (2) :

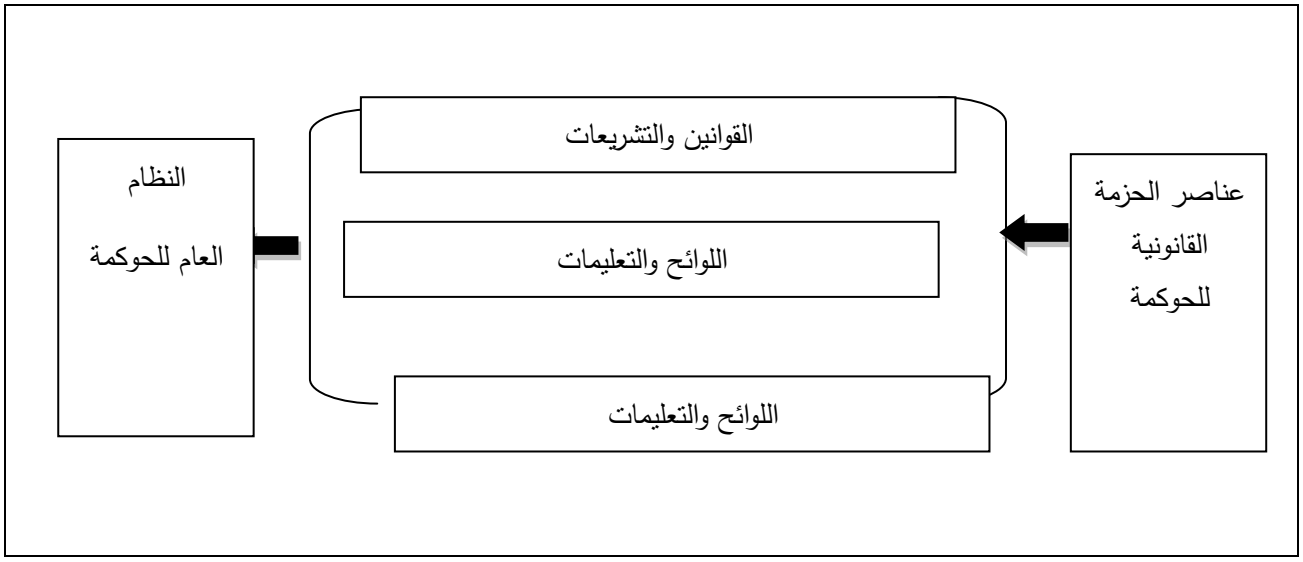

المصدر: الخضري، محسن أحمد، 2005م

شكل رقم (2): مجموعة عناصر الحزمة القانونية للحوكمة

حيث يتضح من الشكل رقم (2) أن الحوكمة حزمة متكاملة من العنصر تشكل في مجموعها العام العمود القانوني الذي يستند عليه بنيان الحوكمة وهو يضم ما يلي:

أ. مجموعة القوانين والتشريعات الصادرة ولوائحها التنفيذية .

ب. مجموعة الإجراءات والأوامر والتعليمات الصادرة عن جهة الإدارة.

ج. مجموعة الترتيبات والأوامر الإدارية والشروط والضوابط المهنية لممارسات العمل التي يتم بها اعتماد صحة وسلامة الأعمال ومطابقتها للمواصفات.

2. الإطار التنظيمي:

ويتضمن النظام الأساسي للشركة والهيكل التنظيمي والذي يوضح السلطات والمسؤوليات للوحدة الاقتصادية (عبد السيد، 2012م).

3. الإفصاح والشفافية:

أ.مفهوم الإفصاح: يعرف الإفصاح بشكل عام بأنه بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف إلى نقل المعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها(الصبان، 1991م). ويعنى الإفصاح إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع، ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية المتاحة المتعلقة بالمشروع لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمشروع (حماد، 2000م).

ب.مفهوم الشفافية : الشفافية هي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث ، ووضوح الحقوق والواجبات وكذا الصلاحيات والمسؤوليات(النجار، عقل، 2016م) ، وتشير الشفافية إلى وضوح نشاطات الشركة وأداءها للجهات الخارجية ، وتشكل النشاطات التي تقوم بها الشركات أداة ضبط للمدراء وتفرض عليهم العمل بما ينسجم ومصلحة حملة الأسهم بها ، وتعد الشفافية الأساس للثقة الواجب توافرها بين الشركات من جهة وبين جميع الأطراف التي لها مصلحة فيها من جهة أخرى(النواس، 2016م).

4. اللجان التابعة لمجلس الإدارة:

أ. لجنة المراجعة :

إحدى لجان مجلس الإدارة الفرعية والتي تتمتع بالقدر الكافي من الاستقلال والكفاءة والخبرة التي تؤهلها للقيام بالمهام المختلفة التي تعكس أداؤها المتنوع وتساعد على تحقيق الاتصال بين الفئات المختلفة ذات المصالح المتعارضة بالوحدة الاقتصادية وتدعم الثقة في الإفصاح المحاسبي بصفة عامة، وإفصاح المراجع بصفة خاصة(خليل، 2006).

ب. لجنة التعويضات: هي لجنة خاصة بالتعويضات يتم تشكيلها لتحديد التعويضات ومدى استفادة من المديرين والتنفيذيين واستحقاقاتهم بصورة موضوعية ، وهي تتألف من الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة ، ويتطلب العمل فيها خبرة في عمل الموارد البشرية ووضع المكافآت والأجور (Zabihollah,2007.).

ج. لجنة الترشيحات والاختيار:

هي لجنة الحكم على ترشيح واختيار الأعضاء الجدد لمجلس الإدارة حيث تقوم بالبحث عن مرشحين مناسبين لمجلس الإدارة وتحسين جودة المهام التي يتولى مجلس الإدارة القيام بها وتساعد على زيادة درجة ثقة حملة الأسهم في صحة تلك المعلومات. (حسن، 2012م).

د.اللجنة التنفيذية: هي لجنة تعمل على المتابعة والمراقبة والتأكد من تطبيق إستراتيجية الشركة على الوجه الأكمل ، ويجب أن تضم في عضويتها مجموعة من الأعضاء التنفيذيين المستقلين ويتمحور عملها حول تقديم توصياتها عن عملها لمجلس الإدارة ، ومتابعة المخاطر التي قد تنتج عن بعض الاستثمارات ، والعمل على تحليلها وتوضيح كيفية تفاديها(Zabihollah,2007).

هـ.لجنة إدارة المخاطر: من اختصاصات هذه اللجنة وضع سياسات إدارة المخاطر بحيث تتماشى مع مقدرة المصرف ومدى قبوله تحمل المخاطر وتعمل على مراجعة أداء الإدارة التنفيذية في المصرف ومدى التزامها بسياسات إدارة مخاطر الائتمان ، والسوق ، والسيولة ، والتشغيل حسب الحدود المسموح بها بواسطة مجلس الإدارة (Basel, , 2010).

العلاقة بين المراجعة الداخلية والحوكمة :

تمثل المراجعة الداخلية احد الآليات التي تحث الشركات على إتباع القواعد السليمة للمحاسبة وإجراء المراجعة الدورية المستقلة ، وتساعد المراجعة الداخلية المنشأة في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها في عملية حوكمة الشركات لتأكيد صحة المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها المنشأة (حسين، محمد، 2012م).

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الداخليين ومدراء المراجعة ونوابهم والمدراء الماليين العاملين بالمصارف السودانية ، أما عينة الدراسة فقد قام الباحثين باختيار عينة عشوائية ممثلة لمجتمع الدراسة في ضوء المعدلات الإحصائية المحددة للحد الأدنى المناسب لحجم العينة التي تمثل مجتمع الدراسة ، أما الحد الأدنى لعينة الدراسة هو (101) موظفاً وذلك بدرجة ثقة (95%) وخطأ في تقدير النسبة يساوي(0.05) و العينة الفعلية للدراسة بلغ عددها (120) موظفاً.

أدوات الدراسة:

استخدم الباحثون الاستبانه كأداة للدراسة وجمع تصميم أداة الدراسة، والتي تكونت من جزئيين هما:-

الجزء الأول:- الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة

الجزء الثاني: محاور الدراسة.

الصدق والثبات لأدوات الدراسة:

أ- صدق الاتساق الظاهري لأداة الدراسة :-

قام الباحثون بعرض الاستبانه علي عدد من المحكمين وذلك لإبداء آرائهم في مدي وضوح عبارات الاستبانه ومدي ملائمة مقياس لكرت الخماسي وتم إجراء التعديلات التي أوصوا بها من حذف وتعديل في صياغة بعض الفقرات، أما الثبات فقد تم احتساب معامل ألفا كرونباخ وفق الجدول التالي:

جدول رقم(1): معاملات ثبات ألفا كرونباخ للمحاور والثبات الكلى والصدق الذاتي

المحـور	ثبات المحاور	الثبات الكلي	الصدق الذاتي
تطبيق معايير المراجعة الداخلية	0.933		
مقومات الحوكمة	0.922	0.969	0.98

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية،2017م

يتضح من الجدول (1) أن معامل الثبات لألفا كرونباخ لمحاور الدراسة مرتفع حيث بلغ معامل الثبات للمحور الأول (0.933) ، بينما بلغ معامل الثبات للمحور الثاني (.922)، كما بلغ معامل الثبات الكلي (.969)، ومعامل الصدق (.98) وجميع معاملات الثبات مرتفعة مما يدل على أن الاستبانه تتمتع بدرجة عالية من الثبات والصدق وبالتالي يمكن الاعتماد عليها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

استخدم الباحثون الأساليب الآتية :

1. التكرارات والنسب المئوية.
2. الإحصاء الوصفي لعبارات الدراسة.
3. معامل ألفا كرونباخ للتأكد من صدق أداة الدراسة.
4. الانحدار البسيط واختبار كاي.[2]

جدول رقم (2): طريقة تصحيح المقياس

الترجيح	وزنه	قيمة المتوسط الحسابي	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	1	من 1 إلي 1.80	من 10% إلي أقل من 36%
غير موافق	2	من 1.81 إلي 2.60	من 36% إلي أقل من 52%
محايد	3	من 2.61 إلي 3.40	من 52% إلي أقل من 68%
موافق	4	من 3.41 إلي 4.19	من 68% إلي أقل من 84%
موافق بشدة	5	من 4.20 إلي 5.00	من 84% إلي أقل من 100%

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2017م

الإحصاء الوصفي لعبارات الدراسة و ذلك من خلال الأبعاد التالية:

البعد الأول، معايير الاستقلال المهني:

جدول رقم (3): الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على البعد الأول من المتغير المستقل.

العبـــارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة			
يتمتع قسم المراجعة الداخلية بمكانة تنظيمية بالمصرف.	0 % 0	2 %2	4 % 4	37 %36.6	58 %57.4	4.50	0.673	أوافق بشدة
يحكم المراجع الداخلي بموضوعية على الأشياء التي يقوم بمراجعته.ا	0 0	0 0	6 %5.9	40 %39.6	55 %54.5	4.49	0.610	أوافق بشدة
يتم عمل المراجعة الداخلية دون تدخل في تحديد نطاق المراجعة.	1 %1	6 %5.9	8 %7.9	42 %41.6	44 %43.6	4.21	0.898	أوافق بشدة
لمدير المراجعة الداخلية اتصال مع مجلس الإدارة.	1 %1.0	6 %5.9	13 %12.9	34 %33.7	47 %46.5	4.19	0.946	أوافق
لا يرتبط عمل المراجعة بمراجع محدد.	0 %0	7 %6.9	5 %5	50 %49.5	39 %38.6	4.22	.769	أوافق بشدة
معايير الاستقلال المهني						4.31	.535	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2017م

يتضح من خلال نتائج البعد الأول أنه تم الحصول على وسط حسابي 4.31 أي أن غالبية المبحوثين يوافقون بشدة على ما ورد بعبارات بعد معايير الاستقلال المهني.

البعد الثاني، معايير كفاءة الأداء:

جدول رقم (4): الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على البعد الثاني من المتغير المستقل.

العبـــارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة			
يتم توفير المهارات اللازمة لأداء المراجعة الداخلية	1 %1	2 %2	9 %8.9	51 %50.50	38 %37.70	4.22	.769	أوافق بشدة
يتم توفير التدريب اللازم الذي يمكن المراجع الداخلي من تنفيذ مهامه	2 %2	1 %1	16 %15.8	52 %51.5	30 %29.7	4.06	0.822	أوافق
يتم الإشراف الكافي للأنشطة المراد مراجعتها داخلياً	**0** **%0**	4 %4	8 %7.9	56 %55.4	33 %32.7	4.17	0.736	أوافق
يتم الالتزام بمعايير السلوك المهني	**0** **%0**	2 %2	4 %4	49 %48.5	46 %45.5	4.38	0.661	أوافق بشدة
يتم تنفيذ عمليات المراجعة في التوقيت المناسب	**0** **%0**	3 %3	1 %10.9	61 %60.4	26 %25.7	**4.09**	**0.694**	أوافق
يتم بذل العناية المهنية اللازمة أثناء عمليات المراجعة	0 **%0**	3 %2	2 %3	46 %45.5	50 %49.5	**4.42**	0.682	أوافق بشدة
يتم الالتزام بالتعليم المهني المستمر	2 %2	10 %9.9	13 %12.9	45 %44.6	31 %30.7	**3.92**	**1.007**	أوافق
يتم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل المراجعين الداخليين	**0** **%0**	4 %4	20 %19.8	43 %42.6	34 %33.7	**4.06**	0.835	أوافق
معايير كفاءة الأداء						**4.16**	**.545**	أوافق

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2017م

يتضح من خلال نتائج البعد الثاني أنه تم الحصول على وسط حسابي 4.16 أي أن غالبية المبحوثين يوافقون على ما ورد بعبارات بعد معايير كفاءة الأداء.

البعد الثالث، طبيعة العمل:

جدول رقم (5):الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على البعد الثالث من المتغير المستقل.

العبـــارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة			
يتم التحقق من سلامة المعلومات المستخدمة في	**0**	**0**	**3**	**44**	**54**	**4.50**	0.559	أوافق بشدة

النظام المالي بالمصرف	%0	%0	%3	%43.6	%53.5			
يتم ضمان صحة الوسائل الرقابية الموضوعة بالمصرف	**1**	**3**	**2**	**57**	**38**	**4.27**	**0.733**	أوافق بشدة
	%1	**%3**	**%2**	**%56.4**	**%37.6**			
تتم المشاركة في تصميم وسائل المحافظة على أصول المصرف	**1**	**2**	15	46	37	4.15	**0.817**	أوافق
	%1	**%2**	%14.9	%45.5	%36.6			
يتم التحقق من فاعلية الاستخدام الأمثل للموارد بالمصرف	**0**	**1**	16	38	46	4.28	**0.763**	
	%0	**%1**	%15.8	%37.6	%45.6			أوافق بشدة
يتم تقييم مدى تحقيق الأهداف المخططة للأنشطة بالمصرف	**0**	**2**	11	50	38	4.23	**0.719**	أوافق بشدة
	%0	**%2**	%10.9	%49.5	%37.6			
طبيعة العمل						4.27	**.543**	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2017م

يتضح من خلال نتائج البعد الثالث أنه تم الحصول على وسط حسابي 4.27 أي أن غالبية المبحوثين يوافقون بشدة على ما ورد بعبارات بعد طبيعة العمل.

البعد الرابع: تنفيذ أعمال المراجعة:

جدول رقم (6):الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على البعد الرابع من المتغير المستقل

العبـــارة	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
يتم تدقيق الأهداف المحققة للعمليات التشغيلية بالمصرف	0	%0	1	%1	12	%11.9	55	%54.4	33	%32.7	**4.19**	0.674	أوافق
يتم التخطيط الدقيق لكل عملية مراجعة	0	%0	2	%2	8	%7.9	45	%44.6	46	%45.5	**4.34**	0.711	أوافق بشدة
يتم إتاحة الأدلة الكافية التي تؤيد نتائج المراجعة	0	%0	1	%1	7	%6.9	45	%44.6	48	%47.5	**4.39**	0.663	أوافق بشدة
يتم التقرير عن نتائج أعمال الفحص بالمصرف	1	%1.0	3	%3.0	3	%3.0	44	%43.5	50	%49.5	**4.38**	0.773	أوافق بشدة
يتم وضع الإجراءات التصحيحية اللازمة في ضوء نتائج المراجعة	2	%2.0	0	%0.0	3	%3.0	48	%47.5	48	%47.5	**4.39**	0.734	أوافق بشدة

تنفيذ أعمال المراجعة	**4.37**	**.583**	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2017م

يتضح من خلال نتائج البعد الرابع أنه تم الحصول على وسط حسابي 4.37 أي أن غالبية المبحوثين يوافقون بشدة على ما ورد بعبارات بعد أداء المهمة.

البعد الخامس: إدارة العمل في قسم المراجعة .

جدول رقم (7):الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على البعد الخامس من المتغير المستقل

العبـــارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة			
يتم تصميم قائمة بمهام قسم المراجعة الداخلية	1 **%1.0**	0 **%0.0**	6 **%5.9**	45 **%44.6**	49 **%48.5**	**4.40**	0.694	أوافق بشدة
يتم وضع الخطط لتنفيذ المهام المطلوبة من القسم	0 **%0**	1 **%1**	8 **%7.9**	47 **%46.5**	45 **%44.6**	**4.35**	0.670	أوافق بشدة
تعمل إدارة المراجعة الداخلية على وضع برنامج لاختيار أفرادها	1 **%1**	5 **%5**	16 **%15.8**	36 **%35.6**	43 **%42.6**	**4.14**	0.928	أوافق بشدة
إدارة العمل في قسم المراجعة						**4.28**	**.561**	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2017م

يتضح من خلال نتائج البعد الخامس أنه تم الحصول على وسط حسابي 4.28 أي أن غالبية المبحوثين يوافقون بشدة على ما ورد بعبارات بعد معايير إدارة العمل في قسم المراجعة الداخلية.

عبارات المحور الثاني: مقومات الحوكمة:

البعد الأول، الإطار القانوني والتنظيمي.

جدول رقم (8):الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على البعد الأول من المتغير التابع.

العبـــارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة			
تتوفر قوانين خاصة بضبط الأداء الإداري للمصرف	0 %0	1 %1	8 %7.9	50 %49.5	42 %41.6	4.32	0.662	أوافق بشدة
يتوفر إطار قانوني يحدد حقوق كل طرف من الأطراف	1	1	8	59	32	4.19	0.703	أوافق

المعنية	%1	%1	%7.9	%58.4	%31.7		
يتوفر إطار قانوني لبيان مسئوليات كل الأطراف ذات المصلحة بالمصرف.	0 %0	3 %3	12 %11.9	50 %49.5	36 %35.6	4.18	0.754	أوافق
يلبي المصرف متطلبات القوانين والأنظمة ذات العلاقة بممارسة أعماله	0 %0	2 %2	5 %4.9	61 %60.4	33 %32.7	4.24	0.635	أوافق بشدة
يتم الالتزام بالتشريعات القانونية النافذة	0 %0	2 %2	6 %5.9	48 %47.5	45 %44.6	4.35	0.685	أوافق بشدة
يوجد هيكل تنظيمي يوضح سلطات المصرف	1 %1	2 %2	8 %7.9	43 %42.6	47 %46.5	4.32	0.787	أوافق بشدة
يوجد نظام اتصالات متطور بتقنيات حديثة	1 %1	1 %1	10 %9.9	45 %44.6	44 %43.5	4.29	0.766	أوافق بشدة
توجد أنظمة إدارية داخلية على درجة عالية من الكفاءة	1 %1	0 %0	18 %17.8	51 %50.5	31 %30.7	4.10	0.755	أوافق
الإطار القانوني والتنظيمي						**4.25**	**0.520**	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح من خلال نتائج البعد الثاني أنه تم الحصول على وسط حسابي 4.25 أي أن غالبية المبحوثين يوافقون بشدة على ما ورد بعبارات بعد الإطار القانوني والتنظيمي

البعد الثاني، وجود لجان تابعة لمجلس الإدارة:

جدول رقم (9): الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على البعد الثاني من المتغير التابع.

العبـــارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة			
توجد لجان بالمصرف تتبع لمجلس الإدارة.	0 %0	3 %3	10 %9.9	28 %27.7	60 %59.4	4.44	0.793	أوافق بشدة
تقوم اللجان بالتوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بعمليات المصرف	0 %0	4 %4	13 %12.9	38 %37.6	46 %45.5	4.25	0.830	أوافق بشدة
يتم التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح مع الأطراف الأخرى.	1 %1	0 %0	15 %14.9	47 %46.5	38 %37.6	4.20	0.762	أوافق بشدة
تؤدي اللجان المهام التي يقررها مجلس الإدارة تبعاً لظروف المصرف.	0 %0	3 %3	9 %8.9	50 %49.5	39 %38.6	4.24	0.737	أوافق بشدة
تقوم اللجان بدراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة لتقديم التوصيات بشأنها.	1 %1	4 %4	8 %7.9	46 %45.5	42 %41.6	4.23	0.835	أوافق بشدة
وجود لجان تابعة لمجلس الإدارة						**4.27**	**0.638**	أوافق

بشدة

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح من خلال نتائج البعد الثاني أنه تم الحصول على وسط حسابي 4.27 أي أن غالبية المبحوثين يوافقون بشدة على ما ورد بعبارات بعد وجود لجان تابعة لمجلس الإدارة.

البعد الثالث، الإفصاح والشفافية:

جدول رقم (10):إجابات أفراد عينة الدراسة على البعد الثالث (الإفصاح والشفافية):

العبـــارة	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
توفر التقارير معلومات تساعد في تحقيق الشفافية.	0	%0	1	%1	12	%11.9	41	%40.6	47	%46.5	4.33	0.723	أوافق بشدة
يتم الإفصاح عن المعلومات الهامة في الوقت المناسب	1	%1	0	%0	14	%13.9	41	%40.6	45	%44.5	4.28	0.776	أوافق بشدة
يتم الإفصاح عن المعلومات بموضوعية.	0	%0	2	%2	10	%9.9	48	%47.5	41	%40.6	4.27	0.720	أوافق بشدة
يتم العمل ضمن إجراءات واضحة.	0	%0	1	%1	8	%7.9	51	%50.5	41	%4.6	4.32	0.659	أوافق بشدة
تتوافر الثقة بين الأطراف المعنية بالمصرف.	1	%1	2	%2	14	%13.9	51	%50.5	33	%32.6	4.12	0.791	أوافق
الإفصاح والشفافية											**4.26**	**0.580**	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح من خلال نتائج البعد الثاني أنه تم الحصول على وسط حسابي 4.26 أي أن غالبية المبحوثين يوافقون بشدة على ما ورد بعبارات بعد الإفصاح والشفافية.

اختبار فرضيات الدراسة:

تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال:

1.اختبار كاي^2

2.اختبار الانحدار الخطي البسيط

1.نتائج اختبار كاي^2 :

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير المراجعة الداخلية على زيادة الإفصاح والشفافية.

جدول رقم (11):اختبار كاى2 تربيع

القيمة المحسوبة	درجة الحرية	دلالة الاختبار Sig	النتيجة
725.963	624	0.003	توجد علاقة

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح من الجدول (11) أن قيمة دلالة الاختبار أقل من 0.05 وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل وهو يؤدي تطبيق معايير المراجعة الداخلية إلي زيادة الإفصاح والشفافية، وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة (اسحق، 2014م وأبو بكر 2016م) واللتان توصلتا إلى وجود علاقة بين أنظمة الرقابة والمراجعة الداخلية والإفصاح والشفافية.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير المراجعة الداخلية علي الالتزام بالقوانين والتشريعات.

جدول رقم (12): اختبار كاى2 تربيع

القيمة المحسوبة	درجة الحرية	دلالة الاختبار Sig	النتيجة
562.066	507	0.045	توجد علاقة

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2017م

يتضح من الجدول (12) أن قيمة دلالة الاختبار أقل من 0.05 وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل وهو يساعد تطبيق معايير المراجعة الداخلية علي الالتزام بالقوانين والتشريعات، وتؤيد هذه النتيجة ما توصلت إليه النتائج الجزئية لبعض الدراسات السابقة منها دراسة (أحمد،2009م) والتي أظهرت أن تطبيق معايير المراجعة الداخلية يسهم في تضييق فجوة التوقعات، ودراسة (يعقوب،2016م) والتي توصلت إلى وجود علاقة قوية بين الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية وتحسين حوكمة الشركات.

الفرض الثالث: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير المراجعة الداخلية في تحسين أداء اللجان التابعة لمجلس الإدارة.

جدول رقم (13):اختبار كاى^2 تربيع

القيمة المحسوبة	درجة الحرية	دلالة الاختبار Sig	النتيجة
505.394	429	0.006	توجد علاقة

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح من الجدول (13) أن قيمة دلالة الاختبار أقل من 0.05 وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل وهو يساهم تطبيق معايير المراجعة الداخلية في تحسين أداء اللجان التابعة لمجلس الإدارة ، اتفقت هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة (مصطفى، 2017م) والتي أوضحت أن تطبيق معايير المراجعة الداخلية تساهم في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.

2.نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط:

جدول رقم (14): الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير المراجعة الداخلية على زيادة الإفصاح والشفافية.

المتغير	معايير المراجعة الداخلية	الإفصاح والشفافية
معايير المراجعة الداخلية	1	0.645*
الإفصاح والشفافية	0.645*	1

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح من الجدول (14) أن العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية والإفصاح والشفافية علاقة معنوية.

جدول رقم (15):تحليل ANOVA لتحليل الانحدار البسيط

المصدر Source	درجات الحرية DF	مجموع المربعات SS	متوسط المربعات MS	ف المحسوبة F	مستوي دلالة الاختبار
الانحدار	1	714.86	714.859	67.845	0.000
الخطاء	95	1000.98	10.537	*	*
الكلي	96	1715.84	*	*	*

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2017م

يتضح من الجدول رقم(15) أن مستوى دلالة الاختبار أقل من 0.05 أي يعني وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير المراجعة الداخلية في زيادة الإفصاح والشفافية ونقر أن نموذج الانحدار معنوي.

جدول رقم (16):الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير المراجعة الداخلية علي الالتزام بالقوانين والتشريعات.

المتغير	معايير المراجعة الداخلية	الالتزام بالقوانين والتشريعات
معايير المراجعة الداخلية	1	0. .566*
الالتزام بالقوانين والتشريعات	0. .566*	1

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ،2017م

يتضح من الجدول (16) أن العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية والالتزام بالقوانين والتشريعات علاقة معنوية.

جدول رقم (17):تحليل ANOVA لتحليل الانحدار البسيط

المصدر Source	درجات الحرية DF	مجموع المربعات SS	متوسط المربعات MS	ف المحسوبة F	مستوي دلالة الاختبار
الانحدار	1	323.678	323.678	44.798	0.000
الخطاء	95	686.404	7.225	*	*
الكلي	96	1010.082	*	*	*

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ،2017م

يتضح من الجدول رقم(17) أن مستوى دلالة الاختبار أقل من 0.05 أي يعني وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير المراجعة الداخلية علي الالتزام بالقوانين والتشريعات. ونقر أن نموذج الانحدار معنوي.

يتضح من الجدول(18) أن مستوى دلالة الاختبار أقل من 0.05 أي نرفض فرض العدم ونقر أن نموذج الانحدار معنوي.

جدول رقم (18):الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير المراجعة الداخلية في تحسين أداء اللجان التابعة لمجلس الإدارة

المتغير	معايير المراجعة الداخلية	اللجان التابعة لمجلس الإدارة
معايير المراجعة الداخلية	1	0. .737*
الالتزام بالقوانين والتشريعات	0. .737*	1

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ،2017م

يتضح من الجدول (18) أن العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وأداء اللجان التابعة لمجلس الإدارة علاقة معنوية.

جدول رقم (19):تحليل التباين ANOVA لتحليل الانحدار البسيط

المصدر Source	درجات الحرية DF	مجموع المربعات SS	متوسط المربعات MS	ف المحسوبة F	مستوي دلالة الاختبار
الانحدار	1	437.626	437.626	113.030	0.000
الخطاء	95	367.817	3.872	*	*
الكلي	96	805.443	*	*	*

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ،2017م

يتضح من الجدول رقم(19) أن مستوى دلالة الاختبار أقل من 0.05 أي يعني وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير المراجعة الداخلية على تحسين أداء اللجان التابعة لمجلس الإدارة. ونقر أن نموذج الانحدار معنوي.

العلاقة بين المتغير المستقل(معايير المراجعة الداخلية) والمتغير التابع (مقومات الحوكمة):

جدول رقم (20):العلاقة بين المتغير المستقل(معايير المراجعة الداخلية) والمتغير التابع (مقومات الحوكمة)

المتغير	تطبيق معايير المراجعة الداخلية	مقومات الحوكمة
تطبيق معايير المراجعة الداخلية	1	0.754*
مقومات الحوكمة	0.754*	1

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح من الجدول (20) أن العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية ومقومات الحوكمة علاقة معنوية .

اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

الفرض العدم(H_0): نموذج الانحدار غير معنوي .

الفرض البديل(H_1): نموذج الانحدار معنوي.

جدول رقم (21):تحليل ANOVA لتحليل الانحدار البسيط

المصدر Source	درجات الحرية DF	مجموع المربعات SS	متوسط المربعات MS	ف المحسوبة F	مستوي دلالة الاختبار
الانحدار	1	15.335	15.335	123.101	0.000
الخطاء	99	12.333	0.125	*	*
الكلي	100	27.668	*	*	*

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح من الجدول(21) أن مستوى دلالة الاختبار أقل من 0.05 أى نرفض فرض العدم ونقر أن نموذج الانحدار معنوي.

تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط (معايير المراجعة الداخلية على مقومات الحوكمة):

جدول رقم (22): تقدير النموذج بثابت(قاطع)

المعاملات	معالم النموذج	قيمة T المحسوبة	مستوي دلالة الاختبار Sig
الثابت(α)	0.772	2.516	0.013
معامل الانحدار(β)	0.817	11.425	0.000

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح من الجدول (22) أن نموذج الانحدار المقدر هو

$$Y_2 = 0.772 + 0.817\ X$$

أولاً: اختبار المعنوية الجزئية للنموذج:

أ- بالنسبة للثابت (α) يكون شكل الفرض الإحصائى

فرض العدم: الثابت(α) غير معنوى $H_0 : \alpha = 0$

فرض البديل: الثابت(α) معنوى $H_1 : \alpha \neq 0$

ب- بالنسبة معامل الانحدار (β) يكون شكل الفرض الإحصائى

فرض العدم: معامل الانحدار(β)غير معنوى $H_0 : \beta = 0$

فرض البديل: معامل الانحدار(β) معنوى $H_1 : \beta \neq 0$

يتضح من الجدول (22) أن قيمة مستوى دلالة الاختبار للثابت و لمعامل الانحدار أقل من 0.05 وعلية الثابت(α) معنوي وكذلك معامل الانحدار(β) معنوى.

جدول رقم (23):جدول معامل التحديد

الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري
0.754	0.569	0.564	0.32232

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2017م

يتضح من الجدول (23) أن قيمة معامل التحديد المعدل تساوى 0.564 وهذا معناه أن المتغير المستقل(معايير المراجعة الداخلية) يفسر 56% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع(مقومات الحوكمة) والباقي 44% يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

ثانياً: اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

الفرض العدم(H_0): نموذج الانحدار غير معنوي

الفرض البديل(H_1): نموذج الانحدار معنوي

جدول رقم (24): تحليل ANOVA لتحليل الانحدار البسيط (بثابت)

المصدر Source	درجات الحرية DF	مجموع المربعات SS	متوسط المربعات MS	ف المحسوبة F	مستوي دلالة الاختبار
الانحدار	1	13.560	13.560	130.525	0.000
الخطاء	99	10.285	0.104	*	*
الكلي	100	23.845	*	*	*

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ،2017م

يتضح من الجدول (24) أن مستوى دلالة الاختبار أقل من 0.05 أي نرفض فرض العدم و نقر أن نموذج الانحدار معنوي.

النتائج:

بعد دراسة الإطار النظري وإجراء الدراسة الميدانية توصل الباحثون إلى عدة نتائج أهمها:

1. أظهرت النتائج أن تطبيق معايير المراجعة الداخلية في المصارف العاملة بالسودان يعمل على تحقيق الشفافية.
2. أشارت النتائج إلى أن تطبيق معايير المراجعة الداخلية يمكّن من الإفصاح عن المعلومات الهامة في الوقت المناسب.
3. بينت الدراسة أن تطبيق معايير المراجعة الداخلية يسهم في عمل المراجعين ضمن إجراءات واضحة.
4. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير المراجعة الداخلية في الالتزام بمقومات حوكمة الشركات حيث بلغت نسبة معامل التحديد (56%) كأثر إجمالي أما أثر المتغيرات المستقلة فكان كما يلي:

أ. وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير المراجعة الداخلية في زيادة الإفصاح والشفافية في المصارف العاملة في السودان.

ب. وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير المراجعة الداخلية في الالتزام بالقوانين والتشريعات في المصارف العاملة بالسودان.

ج.وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير المراجعة الداخلية في تحسين أداء اللجان التابعة لمجلس الإدارة في المصارف العاملة بالسودان.

التوصيات:

من خلال نتائج البحث يوصي الباحثون بالآتي:

1. العمل على تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية بأسس علمية في كافة المصارف العاملة بالسودان وذلك لزيادة كفاءتها وفاعليتها في المحافظة على موارد المصارف.
2. ضرورة تدريب المراجعين الداخليين بالمصارف بصورة مستمرة لمواكبة التطورات الحديثة في المهنة .

3. الاستفادة من نتائج الدراسة في ترشيد التطبيق العملي وذلك من خلال مساعدة المراجعين الداخليين علي فهم وإدراك معايير المراجعة الداخلية الدولية وتطبيقها.

المراجع:

1. أبوبكر، أيمن عبد الله محمد (2016م)، الاتجاهات الحديثة في تطبيق الحوكمة بالمصارف ودورها في تفعيل الرقابة وتقييم الأداء، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 1، ص 50- 65.
2. أحمد، عبد الرحيم محجوب (2009م) ، أثر تطبيق معايير المراجعة الدولية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة بالسودان ، الخرطوم: جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة.
3. اسحق، جنة آدم ، (2014م)، نظام الرقابة الداخلية وأثره في حوكمة الشركات ، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة .
4. الجبو، محمد مصطفى،(2017م) ، تقييم مدى مساهمة إدارة المراجعة الداخلية بالشركات الصناعية الليبية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات من خلال تطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، ، طرابلس: مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 5 ، عدد خاص، ص221- 240.
5. حسن، بشرى عبد الوهاب محمد، (2012م) دليل مقترح لتفعيل لجنة التدقيق لدعم تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها، بغداد: مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8 ،العدد 22، ص 20- 203.
6. حسين، بن الطاهر ، محمد، بو طلاعة،(2012م) دراسة اثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الجزائر: جامعة محمد خيض، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، 6 – 7 مايو ، ص 1-22.
7. حماد، طارق عبد العال، (2000م) ، التقارير المالية – أساس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية، الإسكندرية : الدار الجامعية.
8. الخضيري ، محسن أحمد ، (2005م) حوكمة الشركات ، القاهرة : مجموعة النيل العربية .
9. الصبان، محمد سمير، (1991م)، أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي، بيروت: الدار الجامعية.
10. عبد السيد، ناظم حسن، (2012م)، أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية، بغداد: مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 2، العدد 4، ص 93- 118.
11. العتيقي، إبراهيم مرعي، تهامي، جمعة سعيد (2017م) ، تطبيق المراجعة الداخلية في الجامعات المصرية في ضوء المعايير الدولية، القاهرة : المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، المجلد العاشر، عدد 27، ص 189-222.
12. علي، عبد الوهاب نصر،(2015م)، معايير الرقابة والمراجعة الداخلية وفقا لأحدث الإصدارات الدولية – مدخل دولي مقارن لإدارة المخاطر، القاهرة: دار التعليم الجامعي، ص284- 310.
13. النجار، جميل حسن ، عقل،علي خليل،(2016م)، قياس أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي ، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين ، مجلة جامعة فلسطين التقانية للأبحاث، المجلد 4،العدد 2 ، ص 15- 40.
14. النواس، رافد عبيد ، (2016) ، أثر حوكمة الشركات على جودة أداء مراقب الحسابات ، أنموذج مقترح في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية ، مجلة المحاسب ، المجلد 23 العدد45 ، ص 5 -24.

15. يعقوب، اللزم عبد العزيز علي،(2015م) ،الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين حوكمة الشركات في المصارف السودانية، الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة.

16. Basel Committee on Banking Supervision, Principles for Enhancing Corporate Governance, Bank for International Settlements, ,(Basel, Switzerland , 2010), P 50.

17. Zabihollah. R.,(2007) Corporate Governance Post, John Wiley & Sons, Inc , (New Jersey), P.163.

18. Chung, The Influence Of Dimensions Of Corporate Governance ON The Firm Value: using Applied structural Equation model, Journal of American Academy of Business, Cambridge, vol.11,NO.1,2007.

19. Bank for International Settlements, ,(Basel, Switzerland , 2010), P 50.